تحليل أثر التنافسية على الصادرات المصرية

بالتطبيق على صناعة الزجاج ومصنوعاته في مصر

إعداد

د. محمد عبد الواحد إسماعيل حسن

معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات

M_abdalwahed@oi.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الأول – الجزء الرابع - يناير ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

حسن، محمد عبد الواحد إسماعيل (٢٠٢٣). تحليل أثر التنافسية على الصادرات المصرية بالتطبيق على صناعة الزجاج ومصنوعاته في مصر. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(١) ٤، ٣٢٥- ٣٥٩.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

تحليل أثر التنافسية على الصادرات المصرية

بالتطبيق على صناعة الزجاج ومصنوعاته في مصر

د. محمد عبد الواحد إسماعيل حسن

الملخص

هدف البحث الي التعرف علي مفهوم وأنواع وأهم مؤشرات التنافسية، وتحليل وضع مصر حسب بعض المؤشرات التنافسية العالمية، وتحليل هيكل الصادرات المصرية، مع قياس تنافسية صناعة الزجاج ومصنوعاتها واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي عند تناول الجانب النظري للبحث، واستخدم المنهج التحليلي عند تناول الجانب التحليلي للبحث كما تم أستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة عند قياس تنافسية الصناعة وتبين من البحث تدني وضع مصر التافسي في مؤشرات الدراسة(الحرية الاقتصادية،النزاهة العالمية،التحكم في الفساد)، في حين تمتلك مصر ميزات تنافسية في بعض الجوانب، وجود علاقة إيجابية بين التنافسية والصادرات في مصر، وعليه فقد أوصي البحث بضرورة رفع مؤشر التنافسية لزيادة الصادرات المصرية، وضرورة زيادة الإهتمام بالإبتكارات التكنولوجية لتطوير الصناعة، وزيادة التركيز علي الصناعة التي تمتلك مصر فيها ميزة تنافسية بنسبة كبيرة كالصناعة محل الدراسة، وزيادة الإهتمام بالتنمية البشرية بزيادة الإنفاق علي التعليم، وضرورة تهئية المناخ الاستثماري باستقرار السياسة المالية والنقدية لجذب المزيد من الاستثمارات، وزيادة الاستقرار السياسي.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، الصادرات، النموالاقتصادي، الحرية الاقتصادية، الشفافية، صناعة الزجاج.

١- مقدمة:

تكمن أهمية التنافسية في تعظيم الاستفادة ما أمكن من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية شركات الدول الصغيرة فرصة الخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي، لأن هذه الدول الصغيرة والنامية أصبحت مجبرة على مواجهة هذا النظام، بصفته إحدى تحديات القرن الواحد والعشرين [١].

وبما أن المؤسسات هي التي تتنافس وليس الدول، فإن المؤسسات التي تملك قدرات تنافسية عالية تكون قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة أفراد دولها، كون مستوى معيشة أفراد دولة ما مرتبط بشكل كبير بنجاح المؤسسات العاملة فيها وقدرتها على اقتحام الأسواق العالمية من خلال التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يلاحظ نمو التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بوتيرة أسرع من نمو الناتج العالمي.

([1])World economic forum, "World competitiveness **Report**", Geneva, 2008, P.2.

وتحاول كل دولة جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ولكنها تواجه منافسة شديدة من الدول الأخري، ومن ثم تسعي كل دولة الي تهيئة مناخ الاستثمار بها لتكون أكثر جاذبية لهذه الاستثمارات من الدول الأخري. وأصبحت الدول تصنف بأنها ذات قدرة تنافسية إذا كانت تستطيع التنافس على المستوى الدولي، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتنوع مؤشرات الاستثمار العالمي طبقاً للجهات المصدرة له والمستوردة وتستخدم تلك المؤشرات معايير مختلفة تصنف من خلال الدول وترتيبها طبقاً لتنافسيتها ودرجة جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر [١].

وهناك الكثير من التساؤلات التي تراود المتابعين لأوضاع الاستثمار في الدول النامية، حيث يشير الواقع إلى أن هناك إمكانيات اقتصادية واعدة وفرص استثمارية كامنة خاصة وأن بعض مواردها ما تزال غير مستغلة أي أن الملاحظ على صعيد الإمكانيات أن الصورة مشجعة بما تمتلكه الدول النامية من موارد طبيعية في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية ومن أهمها قطاع الصناعة الذي سوف يكون من القطاعات الرائدة لجذب الاستثمارات المعتمدة على المواد الخام المحلية، مثل الرخام والأسمنت والمعادن، والأسمدة وغيرها من الصناعات الاستخراجية، والتحويلية [٢].

٢- مشكلة البحث:

تعاني الدول النامية ومنها مصر من الأحادية في التصدير، حيث تهيمن فيها المواد الأولية على النسبة الكبيرة من صادراتها، مما يجعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجيه وتقلبات أسعارها، وهو ما دفع هذه الدول إلى التفكير بكيفية زيادة صادراتها، وذلك بتنويع صادراتها خاصة الصادرات الصناعية والخدمية، وخفض تكاليفها وزيادة جودتها، وذلك لزيادة تنافسية صادراتها في الأسواق الخارجية [٣].

وعليه تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن **السؤال التالي:**

هل هناك علاقة إيجابية بين القدرة التنافسية والصادرات في مصر؟

٣- أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق **الأتي:**

أ- التعرف على مفهوم وأنواع وأهم مؤشرات التنافسية.

ب- تحليل وضع مصر حسب بعض المؤشرات التنافسية العالمية.

ج- قياس القدرة التنافسية للصناعة الزجاج ومصنوعاته في مصر.

٤- أهمية البحث:

تسعى الدول إلي زيادة صادراتها من السلع المصنعة والتي تعد المحرك الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي، وتعتمد على التطور المستمر مما تزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية

---

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، **العدد١٧٧**، أبريل ٢٠٠٢، ص ص٢-٣.

(٢)عبير فرحات علي، **إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية**، (كلية التجارة: جامعة عين شمس، ٢٠٠٧)، ص٥٠٢.

(٣)عبد الكريم احمد عاطف، **مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات**، مركز الدراسات والبحوث اليمني : اليمن، ٢٠١٣، ص ٦.

وتجعلها تستحوذ علي أكبر نسبة من التجارة العالمية، وتعد صناعة الزجاج من الصناعات الواعدة في مصر، وتتبع أهمية البحث من التعرف علي وضع مصر التنافسي وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر النزاهة العالمية، ومؤشر التحكم في الفساد فضلاً عن قياس تنافسية صناعة الزجاج ومصنوعاته في مصر في الفترة (٢٠٠٨ إلي ٢٠٢٠).

وتلعب إستراتيجية تنمية الصادرات دوراً بارزاً فى زيادة التصدير التى تساعد على نمو الصناعات الموجهة للتصدير ورفع قدراتها التنافسية والتنظيمية والتقنية، بالشكل الذي يؤدى الى استقرار مدخلاتها ونموها، لينعكس ذلك إيجابا على معدلات النمو الإقتصادى المحققة[١].

٥- فروض البحث:

يقوم البحث على اختبار مدى صحة الفرضيين التاليين:

١- هناك علاقة إيجابية بين التنافسية والصادرات في مصر.
٢- تمتلك الصناعة القائمة على الزجاج على قدرة تنافسية فى الأسواق المحلية والدولية.

٦- حدود البحث:

أ- **الحدود المكانية**: تقتصر الدراسة محل هذا المقترح بالتطبيق على مصر.

ب- **الحدود الزمانية**: تتناول هذه الدراسة الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠٢٠.

٧- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولي: (بهياني، وبختي: ٢٠٢٠) [٢]:

بعنوان:**" الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧)":**

هدفت الدراسة إلى تقدير أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي لـ (١٤) دولة عربية، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للحرية الاقتصادية في كل الدول العربية، ويرجع هذا لإنخفاض مستوي الحرية الاقتصادية في الدول العربية، ولذلك أوصت الدراسة بضرورة زيادة الحرية الاقتصادية.

الدراسة الثانية: (نهلة: ٢٠١٦) [٣]:

بعنوان: **"أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي "دراسة مقارنة بين الصين ومصر":**

سعت الدراسة إلى تحقيق **الأهداف التالية:**

---

(١) عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، (الإسكندرية : الدار الجامعية، ٢٠٠٩)، ص ٦٥.

(٢)بهياني رضا، وبختي فريد، الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧) ، (الجزائر: جامعة أكلي محند أولحاج- البويرة، **مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد ١٠، عدد ١** ، ٢٠٢٠، ص ١٩٢.

(٣) نهلة جلال محمود، **آثر التجارة الخارجية علي النمو الاقتصادي "دراسة مقارنة بين الصين ومصر"**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق : معهد الدراسات الأسيوية، ٢٠١٦).

أ- تحليل هيكل التجارة الخارجية للصين ومصر فى ظل النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

ب- تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية وبين النمو الاقتصادي في الصين ومصر.

ج- التعرف على مدى استفادة الاقتصاد الصيني والمصري من الإجراءات التى اتبعتها الحكومة فى تنمية اقتصـــادها من خلال زيادة الصـــادرات، وعوامل الثروة، بدءاً من الإدارة الفعالة وتعبئة المدخرات وتنوع الأنشــطة والكفاءات العلمية، وكذلك دخولها فى مجال التجارة الخارجية لتنافس النمور الآسيوية العملاقة فى ظل النظام العالمى الجديد.

د- التعرف على أثر دخول الصين ومصر في تكتلات اقتصادية على معدل نموهما الاقتصادي.

وتبين من الدراسة وجود أثر إيجابي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في كل من الصين ومصر، وأوصت الدراسة بضرورة السعي لفتح أسواق جديدة عن طريق خلق مزايا نسبية للمنتجات، وضرورة زيادة نسبة السلع المصنعة في الصادرات والحد من تصدير المواد الخام.

الدراسة الثالثة: (حشمت عبد الحميد:٢٠١٣) [1]**:**

بعنوان:**"دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة"**

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وتم طرح إشكالية هذا الموضوع على النحو **الأتي**:

" كيف تساهم عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"؟

وأظهرت الدراسة أن تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول المصدرة للنفط عنصر أساسي داعم للنمو الاقتصادي لما له من آثار ايجابية على الميزان التجاري، ميزان المدفوعات وعلى الدخل الإجمالي، كما تشكل الصادرات المكون الرئيسي لحصيلة الدولة من العملة الصعبة.

وتحاول الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على منتج واحد لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية، وبالتالي العمل على ترقية الصادرات غير النفطية بواسطة اعتماد آليات تحرير التجارة الخارجية والمتمثلة في سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، آلية التكتل الاقتصادي والمناطق الحرة، الخصخصة، ودعم القطاع الخاص والعمل على تخفيض القيود الجمركية والجبائية والإدارية على أنشطة المؤسسات المصدرة، بالإضافة إلى آليات تأهيل المؤسسات من حيث الجودة والتنافسية في الأسواق الأجنبية.

([1])حشمت عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة** في الجزائر، رسالة ماجستير، (الجزائر : جامعة بسكرة، كلية الاقتصاد، ٢٠١٣).

الدراسة الرابعة: (.Studies–ENTR, C. (2008))[1]

بعنوان " دراسات تنافسية قطاع FWC - تنافسية قطاع الزجاج "

خلصت أنه يجب أستخدام المنهج المتكامل من خلال فهم للقطاعات ووضع اتفاقية إطار لتحليل القدرة التنافسية لقطاعات الصناعة، وتم تطبيقه لدراسة القدرة التنافسية لصناعة الزجاج في الاتحاد الأوروبي. مستنده على المعلومات الواردة في هذا التقرير، والبيانات والأدبيات التي تم جمعها من البحث المكتبي والاستبيان، وتوصلت أن أنتجت صناعة الزجاج في الاتحاد الأوروبي حوالي ٣٧ مليون طن من أنواع مختلفة من الزجاج. ظل النمو في الإنتاج في الاتحاد الأوروبي ثابتًا تمامًا منذ عام ٢٠٠٠، وجاء جزء كبير من الزيادة من توسع الاتحاد الأوروبي. من حيث الحجم، استحوذ زجاج الحاويات على ٥٨٪ من الإنتاج في عام ٢٠٠٧ ، والزجاج المسطح ٢٧٪. شكلت أدوات المائدة ٤٪ بينما شكلت ألياف العزل والتسليح ٦٪ و ٢٪ على التوالي وقد ارتفع مستوى التوظيف في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧.

تم إجراء مراجعة منهجية من خلال تعريف الإطار لقطاع الزجاج ، والتي تغطي الشروط التنظيمية ، والشروط الإطارية وما يسمى بالظروف الخارجية ، اشتمل التقييم على الأهمية والاتجاه المستقبلي المتوقع والتركيز الجغرافي علاوة على القدرة التنافسية لقطاع الزجاج في الاتحاد الأوروبي. مما ساعد على نتائج تحليل التنافسية. وتوصلت أن الشروط التالية لها تأثير محتمل كبير على القدرة التنافسية لقطاع الزجاج ككل وتتمثل في تكلفة الطاقة وأمن التوريد - تنظيمات بيئية - اللوائح الخاصة بظروف العمل - قضايا حقوق الملكية الفكرية والتزوير – العولمة - المنافسة من البدائل: مواد بديلة، ومنخفضة التكلفة خارج الاتحاد الأوروبي -الواردات.

الدراسة الخامسة: **(**Ollo-López, A., & Aramendía-Muneta, M. E. (2012)**)**[2]:

بعنوان:**" تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنافسية والابتكار والبيئة "**

تبحث هذه الورقة في تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنافسية والابتكار والبيئة في صناعة الزجاج والسيراميك والخرسانة الأسمنتية. تظهر النتائج أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يبدو أنه يفضل الابتكار والقدرة التنافسية. أما فيما يتعلق بالتأثير على البيئة، فإن استخدام بعض تقنيات المعلومات والاتصالات يساعد في تقليل الانبعاثات، بينما يعمل البعض الآخر على زيادتها. النتائج بشكل عام، نجد أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتنوعة لا يبدو أن له أي تأثير على مستوى القدرة التنافسية للشركات. ومع ذلك، يبدو أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يفضل الابتكار في الشركات، معتبراً أنه إطلاق منتجات أو خدمات جديدة بالإضافة إلى تحسين أو إدخال عمليات جديدة، مما يزيد من مستوى القدرة التنافسية في المؤسسة. فيما يتعلق بتأثيرها على البيئة، فقد وجد أنه في حين أن استخدام بعض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يقلل من تأثير

---

[1] Studies–ENTR, C. (2008). **FWC Sector Competitiveness Studies-Competitiveness of the Glass Sector**. ECORYS13 October

[2] Ollo-López, A., & Aramendía-Muneta, M. E. (2012). **ICT impact on competitiveness, innovation and environment.** ***Telematics and Informatics*****,** *29*(2), 204-210.

الاحتباس الحراري ويزيد من كفاءة الطاقة، والآثار الإيجابية على البيئة، فإن البعض الآخر له تأثير معاكس؛ فهي تزيد من تأثير الاحتباس الحراري ولا تزيد من كفاءة الطاقة

الدراسة السادسة: [١] (ثريا صديق: ٢٠٠٤):

بعنوان:"العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية والسودان":

وهدفت هذه الدراسة إلى مناقشة الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية بالخصوص في الدول النامية، من خلال تحفيزها للقطاع الإنتاجي لتوفير الحاجات الأساسية للسكان وتحقيق معدلات نمو مرتفعة. كما ركزت الدراسة على الصادرات التي يمكن أن تكون كمحرك رئيسي للنمو، ليس فقط من خلال ما تتيحه من نقد أجنبي بل حتى من خلال نقل وتوطين التقنية. كما ركزت الدراسة على ضرورة تعزيز التجارة الخارجية فيما بين الدول العربية، وتتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول أي من استراتيجيات التجارة الخارجية أنسب للدول محل الدراسة، هل إستراتيجية تشجيع الصادرات أم إستراتيجية إحلال الواردات، خاصة وان كلا الدولتين محل الدراسة تعانيان من عدم تنوع صادراتهما؟

وخلصت الدراسة بأن المملكة العربية السعودية تعتمد وبشكل كبير على الصادرات النفطية، وهي من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي بها، وهو ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار هذه المادة. فيما يعد القطاع الزراعي أهم قطاعات الاقتصاد السوداني، لكن ضعف مردودية وظروف التجارة الخارجية تسهم في ضعف العائد من العملة الأجنبية لمجابهة الاستيراد الذي يشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي. لذلك لجأت كل دولة لتطبيق سياسة تهدف إلى تنمية الصادرات بعد فشل سياسة إحلال الواردات. كما تتمتع المملكة العربية السعودية بحظ وافر في إمكانية نجاح إستراتيجية النمو القائم على التصدير، خاصة المرونة النسبية للطلب الأجنبي على سلعها وامتلاكها لبعض الميزات النسبية على المدى الطويل، هذا على العكس في دولة السودان.

الدراسة السابعة: (وصاف سعيدي: ٢٠٠٤) [٢]:

بعنوان:"أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق"

تمت الإشارة في هذه الدراسة إلى الإستراتيجية التنموية قبل الصدمة النفطية في عام ١٩٨٦، كانت السبب في تبني العديد من الدول النامية لإستراتيجية التصنيع من اجل النمو بغية تنمية الصادرات غير النفطية. وأوضحت الدراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي بالنسبة للدول النامية، ودورها في معالجة الاختلالات الهيكلية في اقتصادياتها، كما ناقشت الدراسة نظام الحوافز المطبق في الدول النامية ومدى فاعليته في تشجيع وتنمية الصادرات غير التقليدية. كما تطرقت الدراسة إلى بحث نظام تمويل الصادرات وسياسات سعر الصرف ودورهما في تنمية الصادرات.

وخلصت الدراسة إلى أن نظام الحوافز ساهم في خلق منتجات ذات جودة وسعر مناسبين يمكنان من دخول السوق الدولي. إضافة إلى هذا ناقشت الدراسة إستراتيجية تنمية الصادرات في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية والتكتلات الاقتصادية التي تسيطر على العلاقات التجارية الدولية. وقد

---

[١] ثريا حسن صديق، **العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان (دراسة قياسية)** ، **رسالة ماجستير**، (جامعة الملك سعود : كلية العلوم الادارية، ٢٠٠٤).

[٢] وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق**، رسالة دكتوراه، (جامعة الأغواط : كلية الاقتصاد، ٢٠٠٤).

خلصت الدراسة إلى أن للبيئة الدولية تأثير على محاولة إتباع إستراتيجية لتنمية الصادرات وسلبيات ذلك على المؤسسات الناشئة. كما توصلت الدراسة إلى أن الأساليب المتبعة في تسويق التصدير والتي تعتمد على أسلوب التصدير المباشر، تعد من بين أسباب تدني قيمة الصادرات غير النفطية للجزائر، وأن هناك قطاعات واعدة في مجال التصدير خارج النفط، ومنها القطاع الزراعي والقطاع السياحي والبتروكيماوية.

الفجوة البحثية:

تناولت الدراسات السابقة الحديث عن التجارة الخارجية أو الصادرات بصفة عامة، ولم تتناول أثر التنافسية على الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر، كما لم يتم تناول قياس تنافسية الزجاج ومصنوعاته في مصر كجانب تطبيقي وهذا ما سوف يتناوله هذا البحث.

٨- منهج البحث:

ارتكز منهج البحث على جانبين، **هما**:

الأول: النظري: استخدم الباحث المنهج الاستقرائى والاستنباطي، عند تناول البعد النظري للبحث، مستعينا فى ذلك بعدد من المراجع العربية والأجنبية.

الثانى: الجانب التحليلي: استخدام الباحث المنهج التحليلي لتحليل البيانات المتعلقة بالبحث، وخاصة بيانات مؤشرات التنافسية والصادرات والنمو الاقتصادي، وذلك للتأكد من وجود علاقة بين التنافسية والصادرات والنمو الاقتصادي في مصر.

٩- خطة البحث:

تم تناول هذا البحث، من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: أهم جوانب التنافسية (المفهوم، والأنواع، والمؤشرات، وأهم التجارب الدولية).

المحور الثاني: تحليل التنافسية في مصر.

المحور الثالث: قياس تنافسية الزجاج ومصنوعاته

المحور الأول

أهم جوانب التنافسية (المفهوم، والأنواع، والمؤشرات)

يعتبر مفهوم التنافسية حديثاً، ولا يخضع لنظرية اقتصادية عامة، وأول ظهور له كان خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ التي عرفت عجزاً كبيراً في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية (خاصة في تبادلاتها مع اليابان) وزيادة حجم الديون الخارجية، وظهر الاهتمام مجدداً بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وبروز العولمة، والتوجه لاقتصاديات السوق.

ويتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى، من بينها النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول وهذا ما يصعب من تحديد تعريف دقيق ومضبوط للتنافسية، إضافة إلى عامل مهم ألا وهو ديناميكية التغير المستمر لمفهوم التنافسية، ففي بداية السبعينات كانت ترتبط بالتجارة الخارجية ثم ارتبطت بالسياسة الصناعية خلال سنوات الثمانينات، أما في سنوات التسعينات فارتبطت بالسياسة التكنولوجية للدول، وحاليا تنافسية الدول تعني مدى قدرتها على رفع مستويات معيشة مواطنيها.

واختلف معظم الاقتصاديين والهيئات الاقتصادية الدولية على تحديد مفهوم محدد ودقيق للتنافسية، فينطلق بعضهم من مفهوم ضيق ويختصرها في تنافسية السعر والتجارة، ويستعمل البعض الآخر مفهوم واسع يكاد يشمل جميع مناحي النشاط الاقتصادي، وهذا ما يظهر جليا في التعداد الكبير للمؤشرات المستعملة لقياس القدرة التنافسية.

وقد وقع تحول في المفاهيم، فمن مفهوم الميزة النسبية وتتمثل في قدرات الدولة من موارد طبيعية واليد العاملة الرخيصة، المناخ والموقع الجغرافي التي تسمح لها بإنتاج رخيص وتنافسي، إلى مفهوم الميزة التنافسية وتتمثل في اعتماد الدولة على التكنولوجيا والعنصر الفكري في الإنتاج، نوعية الإنتاج وفهم احتياجات ورغبات المستهلك، مما جعل العناصر المكونة للميزة النسبية تصبح غير فاعلة وغير مهمة في تحديد التنافسية.

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال **النقاط التالية**:

١- مفهوم التنافسية:

يتم تقسم مفهوم التنافسية إلي **ثلاث مجموعات** [١]:

- ✓ **المجموعة الأولى**: تتضمن التعاريف التي تأخذ حالة التجارة الخارجية للدول فقط.
- ✓ **المجموعة الثانية**: تتضمن كل التعاريف التي تأخذ في عين الاعتبار حالة التجارة الخارجية وكذا مستويات المعيشة للأفراد.
- ✓ **المجموعة الثالثة**: تتضمن التعاريف التي تأخذ في عين الاعتبار مستويات المعيشة للأفراد فقط.

---

(١) عزة حجازي، أثر الحرية الاقتصادية والسياسية علي الفساد في الدول العربية، **مجلة التنمية ، مجلد ١٦، عدد ٢**، ص ٤٣.

والانتقاد الموجه لهذه المقاربة كونها لا تتعرض إلى تعاريف التنافسية على مستوى المؤسسات أو قطاع الأنشطة أو دول، لذا سوف يعتمد على هذا عند عرض مفهوم التنافسية، **فيما يلي**:

١-١- مفهوم التنافسية حسب المؤسسات:

هي قدرة الشركات على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة، وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشات الأخرى"(١).

١-٢- تعريف التنافسية حسب قطاع النشاط:

تعني التنافسية لقطاع ما قدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع الصناعي في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدولة في هذه الصناعة، ويجب تحديد القطاع بدقة فمثلاً قطاع صناعة الموصلات لا يمكن خلطه مع قطاع الإلكترونيات، لأن مجالات وظروف الإنتاج تختلف (٢).

١-٣- مفهوم التنافسية على مستوى الدول:

من أهم هذه المفاهيم، **ما يلي:**

أ- مفهوم المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية: بأنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل"(٣).

ب- مفهوم المجلس الأوربي: بأنها القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عالي وتماسك إجتماعي وهي تغطي مجال واسع وتخص كل السياسات الاقتصادية"(٤).

ج- مفهوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)(٥) : بأنها المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل"(٦).

د- مفهوم معهد التنافسية الدولية:

يرى معهد التنافسية الدولية على أنها قدرة الدولة، على **الأتي:**

---

(١)وديع محمد عدنان،"محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات"، تونس ١٩/٢١ يوليو ٢٠٠١.

(٢) **المرجع السابق.**

(٣)نوير طارق، "**دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر**"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،٢٠٠٢، ص ٥.

(4)Debonneuil michele and Fontagné lionel, "**Competitiveness**", **economic analysis council**", Paris,2003, p.13.

(5) OCDE : Organization for Economic Cooperation and Development.

(٦) نوير طارق، **المرجع السابق**، ص ٥.

(١) أن ينتج أكثر وأكفأ نسبياً، ويقصد بالكفاءة:

- **تكلفة أقل**: من خلال تحسينات في ألإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيم.
- **ارتفاع الجودة**: وفقا لأفضل معلومات السوق وتقنيات الإنتاج.
- **الملائمة**: وهي الصلة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكان والزمان ونظم لتوريد، بالاستناد إلى معلومات حديثة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج والتخزين والإدارة.

(٢) أن تبيع أكثر من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقنية وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقيين الخارجي والمحلي، وبالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد، وذي نمو مطرد، وهو أحد عناصر التنمية البشرية.

(٣) أن تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية.

وعليه فقد توصل فريق المعهد إلى المفهوم التالي: "تتعلق التنافسية القومية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى"، ووضع لهذا التعريف مجالا يتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر.

ه- مفهوم بعض الاقتصاديين: يرى **Aldington**[١] بأن التنافسية هي قدرتها على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات القومية، وهذا التعريف مكافئ لتعريف تبناه **Scott and Lodge**[٢] وهو "إن التنافسية لبلد ما هي قدرته على خلق وإنتاج وتوزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية بينما يكسب عوائد متزايدة لموارده".

وإذا كان أحد تعاريف التنافسية أنها "قدرة البلد على توليد نسبي لمزيد من الثروة بالقياس إلى منافسيه في الأسواق العالمية"، فإن التنافسية العالمية للمنتج والعمليات ذات الصفة العالمية هي القدرة على إيجاد منتجات قابلة للتسويق، جديدة وعالية الجودة، وسرعة إيصال المنتج إلى السوق، وبسعر معقول، بحيث أن المشتري يرغب بشرائها في أي مكان في العالم.

٢- أنواع التنافسية:

تميز العديد من الكتابات بين عدة أنواع من التنافسية، **هي**[٣]:

✓ **تنافسية التكلفة أو السعر**: فالدولة ذات التكاليف الأرخص تستطيع تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف.

([١])وديع محمد عدنان،"**القدرة التنافسية وقياسها**"، المعهد العربى للتخطيط، الكويت، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر ٢٠٠٣، السنة الثانية، ص٥.

([٢]) **المرجع السابق**، ص٥.

([٣])سالم بن ناصر الاسماعيلي، وآخرون، **الحرية الاقتصادية في العالم العربي**، (عمان: مؤسسة فريدريش تاومان من أجل الحرية، معهد فريزر، ٢٠١٨)، ص ٢٣.

- ✓ **التنافسية غير السعرية**: باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية وغير السعرية، فإن بعض الكتاب يتكلمون عن المكونات غير السعرية في التنافسية.
- ✓ **التنافسية النوعية**: وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالدولة ذات المنتجات المبتكرة والنوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك وذات السمعة الحسنة في السوق، تستطيع تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة.
- ✓ **التنافسية التقنية**: حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

٣- مؤشرات قياس التنافسية:

هناك العديد من مؤشرات التنافسية، فبعضها متعلق بمستوي المؤسسة، وبعضها بقطاع النشاط، والأخر بالمستوي العام للدولة، **كما يلي:**

أولاً مؤشرات قياس التنافسية على مستوي المؤسسة:

تتمثل أهم هذه المؤشرات، في **المؤشرات التالية** [١]:

أ- الربحية:

تشكل الربحية مؤشراً كافياً على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشراً على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن أن تكون تنافسيةً في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية.

وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباحها تتعلق بالقيمة السوقية لها. وتعتمد المنافع المستقبلية للمؤسسة على إنتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل إنتاجها وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على فترات طويلة وعلى إنفاقها الحالي على البحث والتطوير أو براءات الاختراع التي تحصل عليها إضافة إلى العديد من العناصر الأخرى، إن النوعية عنصر هام لاكتساب الجاذبية ومن ثم النفاذ إلى الأسواق والمحافظة عليها.

ب- تكلفة الصنع:

تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة النزيهة إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويعزى ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو لارتفاع تكلفة عوامل، أو السببين السابقين معاً، وإنتاجية ضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسيير غير فعال، كل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة، أما إذا كان قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن أن يعزى ذلك إلى كون تكلفة الإنتاج المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين.

إن تكلفة الإنتاج المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرًا كافياً عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع، ويمكن

([١])وديع محمد عدنان، **مرجع سابق**، ص١١.

لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلاً جيداً عن تكلفة الإنتاج المتوسطة عندما تكون تكلفة العمالة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية، ولكن هذه الوضعية يتناقص وجودها.

ج- الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من السيارات، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئاً حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة [1].

ومن الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل، أو إلى تحقيق وفورات الحجم، كما يتأثر دليل النمو PTF بالفروقات عن الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية، ويمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة أقل فاعلية (لا فاعلية تقنية أو لا فاعلية أخرى تسمى "لا فاعلية X") أو بدرجة من الاستثمار غير فاعلة أو بكليهما معاً.

د- الحصة من السوق:

يمكن لمؤسسة ما أن تكون مربحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلي محمية بعوائق تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسات القومية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة عند تحرير التجارة أو بسبب أفول السوق، ولتقدير الاحتمال لهذا الحدث يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين المحتملين.

وعندما يكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ما ذي إنتاج متجانس، فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيها، كلما كانت حصتها من السوق أكبر وكانت المؤسسة أكثر ربحية مع افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة من السوق تترجم إذن المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج.

وفي قطاع نشاط ذي إنتاج غير متجانس، فإن ضعف ربحية المؤسسة يمكن أن يفسر بالأسباب أعلاه، ولكن يضاف إليها سببا آخر هو أن المنتجات التي تقدمها قد تكون أقل جاذبية من منتجات المنافسين بافتراض تساوي الأمور الأخرى أيضاً، إذ كلما كانت المنتجات التي تقدمها المؤسسة أقل جاذبية كلما ضعفت حصتها من السوق ذات التوازن.

([1])Donald G. McFetridge, Same, P.9.

ثانياً: مؤشرات قياس التنافسية على مستوي قطاع النشاط:

تتمثل هذه المؤشرات، في **المؤشرات التالية**[1]:

أ- مؤشرات التكاليف والإنتاجية:

يكون فرع النشاط تنافسياً إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل (PTF) فيه مساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاحمة أو كان مستوى التكاليف المتوسطة للوحدة يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب، وترجع مشكلة مقارنة تكلفة الوحدة إلي غموضها، فإن ارتفاع تكلفة الوحدة النسبية بسبب ارتفاع في الأجور أو في زيادة في سعر الصرف، يكون مرغوباً إن كان يعكس زيادة في جاذبية صادرات البلد أو قيمتها في الدول الأجنبية أو بزيادة في تكلفة "العدول" للعمال بالدولة، وإلا فتكلفة الوحدة للدولة ينبغي أن تهبط بالمقارنة مع تكلفة شركائها التجاريين، وهذا التراجع يمكن أن يستلزم تحسينات في الإنتاجية أو هبوطاً في الأجور أو خفضاً للعملة.

وتبنى عدد من الاقتصاديين فكرة أن التنافسية الدولية محددة بشكل وحيد بأسعار الصادرات، التي هي دالة أساساً في تكلفة عوامل الإنتاج الصناعي وخاصة في الأجور.

ب- مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولي:

يستخدم الميزان التجاري والحصة من السوق كمؤشر لقياس تنافسية قطاع نشاط معين، فالقطاع يخسر تنافسيته عندما تنخفض حصته من الصادرات القومية الكلية، أو حصته من الواردات تتزايد لسلعة معينة أخذاً في الاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الاستهلاك القوميين الكلي.

ج- الميزة النسبية الظاهرة:

أنشأ بورتر (١٩٩٠) مقياسا للتنافسية مستنداً على الميزة التنافسية الظاهرة (RCA : Revealed Comparative Advantage index)[2] ويحسب لدولة ما j ولمجموعة منتجات أو فرع نشاط i، **كالتالي**:

$$RCA_{ij} = \frac{[\text{الصادرات الكلية للبلد j}]/[\text{صادرات المنتج i للبلد j}]}{[\text{ الصادرات الدولية الكلية }]/[\text{الصادرات الدولية للمنتج i}]}$$

وعندما تكون RCA_{ij} أكبر من الواحد فإن الدولة jتمتلك ميزة تنافسية نسبية ظاهرة للمنتجi، وسوف يعتمد علي تلك المؤشر في قياس تنافسية صناعة الزجاج ومنتجاته .

(1)Donald G. McFetridge, Same, P.13.
(2)Donald G. McFetridge, Same, P.17.

ثالثاً: مؤشرات قياس التنافسية على مستوي الدول:

أ- تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF):

يتخذ سويسرا مقراً له، ويصدر سنوياً تقرير التنافسية العالمية (GCY) بالتعاون مع مركز التنمية الدولية (CID)، ويستخدم عدد كبير من المؤشرات موزعة على ثمانية عوامل: الإنتاج، والحكومة، والمالية، والبنية التحتية، والتقنية، والإدارة، والعمل والمؤسسات، ويضم ١٠٢ دولة (تقرير سنة ٢٠٠٣) من بينها دول عربية هي مصر، الأردن، الجزائر، المغرب، تونس، ويقوم هذا التقرير بترتيب الدول بالاستناد على عدد كبير من المؤشرات بلغ عددها ١٧٥ مؤشراً سنة ٢٠٠٠ منها الكمي ومنها الكيفي ويخص آراء مديري الأعمال عبر العالم، ويعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي في إعداده للتقرير على مقاربة أن ثروة الدول تتمثل في معدل الناتج المحلي الصافي حسب الفرد ومستوى نموه، والمؤشرين اللذين يعدهما المنتدى هما (GCI : Growth Competitiveness Index) و (: CCI Current Competitiveness Index) ويفترض أنهما يفسران نمو مستوى ثروة الأمم على المدى المتوسط.

ويركز مؤشر GCI على التنافسية كونها مجموعة مؤسسات وسياسات اقتصادية تضمن معدلات نمو مرتفعة على الأجل المتوسط، ويهدف إلى قياس إمكانيات النمو للخمس سنوات القادمة، بينما المؤشر الثاني CCI يستعمل المؤشرات الاقتصادية الجزئية لقياس الهيئات وهياكل السوق والسياسة الاقتصادية، التي تضمن مستوى آني من الازدهار ويهدف لقياس القوة الإنتاجية الآنية لنفس الدول.

ويعتمد المؤشران على نفس الأسلوب وهو إعداد مؤشر التنافسية كمتوسط مرجح لمجموعة من المتغيرات المعيارية.

ويتم إعداد المؤشر GCI بناءاً على مجموعة مقاييس كمية (متغيرات اقتصادية كلية معيارية)، وكذلك يعتمد على تحقيقات كيفية تتم مع مديري المؤسسات في ١٠٢ دولة (٤٦٠٠ مؤسسة خاصة وعمومية)، مواضيع الاستبيان منظمة في عشر مواضيع [1]:

- ✓ **البيئة الاقتصادية الكلية**: الإبداع ونشر التكنولوجيا، والهياكل القاعدية العامة.
- ✓ **الهيئات العمومية**: عقود وقوانين، والفساد، المنافسة في السوق الداخلي، وسوق الأعمال وسياسة المؤسسات، والسياسة البيئية.

وتستعمل في حساب GCIعشرون فقط من مقاييس هذه المواضيع.

أما مؤشر التنافسية الحالية (**CCI : Current Competitiveness Index**)، فيدرس الأسس الاقتصادية الجزئية لمعدل الدخل القومي الصافي (PIB) بالنسبة لكل فرد ويعتمد على محددات الميزة التنافسية، ويلجأ المنتدى الاقتصادي العالمي لأعداد هذا المؤشر إلى متغيرات كيفية مستخرجة من

(1)Gregoir stéphane and Maurel françoise, "**Country competitiveness indices: interpretation and limits**", October, 2002, p.p.4-6.

استبيان مع مدراء المؤسسات، واختيار هذه المتغيرات وترجيحها يتم بعد تحليل إحصائي صغير لعلاقة الارتباط بين هذه المتغيرات، وهذا إنطلاقاً من علاقة خطية بين صافي الدخل القومي لكل فرد ومخزون رأس المال لكل فرد لاقتصاد ما (يؤخذ رأس المال بالمعنى العام، أي يتضمن رأس المال البشري).

ب- **مؤشرات البنك الدولي (WB):**

يشمل على عدد من الدول العربية منها: الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، موريتانيا، المغرب، عمان، السعودية، تونس، الإمارات واليمن، ويعتمد على ٦٤ متغيراً، ويشمل على خمسة عوامل، **هي**:

- ✓ الإنجاز الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي للفرد، معدل النمو السنوي المتوسط).
- ✓ الديناميكية الكلية وديناميكية السوق (الاستثمار، الإنتاجية، حجم التجارة، تنافسية التصدير).
- ✓ البنية التحتية ومناخ الاستثمار (شبكة المعلومات والاتصالات، البنية التحتية المادية، الاستقرار السياسي الاجتماعي).
- ✓ رأس المال البشري والفكري.
- ✓ الديناميكية المالية.

ج - مؤشرات صندوق النقد الدولي (IMF):

يقوم بنشر عدد محدد من المؤشرات (أسعار الصرف الحقيقية المستندة إلى مؤشرات أسعار المستهلك، قيمة وحدة التصدير للسلع المصنعة، السعر النسبي للسلع المتداولة وغير المتداولة، تكلفة وحدة العمل في الصناعة التحويلية).

د- تصنيف حسب مؤشر الحرية الاقتصادية:

مؤشر طوره معهد **HERITAGE** بالولايات المتحدة الأمريكية وقد اعتمد على عشرة عوامل وكل عامل يتكون من مجموعة من المتغيرات (٥٠ متغير) وهذه العوامل، **هي**: (حرية التجارة، والعبء الضريبي للحكومة، وتدخل الحكومة في الاقتصاد، والسياسة النقدية، وتدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي، والجهاز المصرفي، والأجور والأسعار، وحقوق الملكية، والأنظمة، والسوق السوداء) [١].

(١) بهياني رضا، وبختي فريد، الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧)، (الجزائر: جامعة أكلي محند أولحاج- البويرة، **مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد ١٠، عدد ١** ، ٢٠٢٠، ص ١٩٢.

المحور الثاني

تحليل التنافسية في مصر

يتعد تهيئة المناخ الاقتصادي عاملاً هاماً لزيادة درجة التنافسية لأي دولة، حيث تمتلك مصر ميزات تنافسية عديدة تتمثل فى البنية الأساسية ومؤسسات وحجم السوق المحلي والسوق الخارجي، والوقت الازم لبدء النشاط وقلة الإجراءات المطلوبة لبدء النشاط، وتوافر الأيدى العاملة الماهرة وغير الماهرة رخيصة الثمن، إلى جانب توافر العلماء والمهندسين وتوافر مراكز التدريب والبحث العلمى ورغم ذلك لم يتحسن وضعها التنافسى.

كما توجد عوامل أخرى أدت فى مجملها إلى تراجع قدرة مصر التنافسية تتمثل فى عدم تحقيق الاستقرار الاقتصاد الكلي والذي يتمثل فى العجز المستمر فى الموازنة العامة للدولة، الارتفاع المستمر للدين المحلي وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وارتفاع التضخم وجودة النظام التعليمى.

كما يجب تطوير المؤسسات الداخلية ومحاربة الفساد والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتطوير التعليم كى يتناسب مع متطلبات سوق العمل، والاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة و تطويرها وتدريب العمالة المشاركة في العملية الإنتاجية وزيادة فرص الابتكار والتجديد وخلق روح المنافسة الداخلية بين الصناعات والعمل على تقليل التكاليف والتركيز على جودة المنتج حتي يمكن الحصول على سلع منخفضة الثمن عالية الجودة ذات قيمة في الأسواق الخارجية تستطيع من خلالها أختراق الأسواق والأحتفاظ بحصة فيها على المدي القصير والطويل .

تشكل العناصر الآتية أهم العوامل التي تتمثل في توفر الموارد الطبيعية، صلاحية البنية الأساسية، اتساع السوق الداخلية للدولة مقترنة بالقوة الشرائية التي تتوقف على الناتج المحلي وعدد السكان وعدالة توزيع الثروة بين الأفراد، كفاءة السياسات الاقتصادية ومدى مرونتها، ودرجة الحماية التي تقدمها الدولة لمنتجاتها المحلية، توفر العمالة الماهرة ومستوى الأجور السائدة، تطور سوق المال على الصعيد التشريعي والتنظيمي، وتوجد عدد من المتغيرات بجانب التنافسية تؤثر علي حجم التجارة الخارجية لأي دولة[1] وسوف يتم تناول: مؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر النزاهة العالمية، ومؤشر التحكم في الفساد ومن خلال **النقاط التالية**:

١- تقييم موقف مصر وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية (Economic Freedom Index):

المؤشر هو متوسط لعشرة حريات فردية: الحرية التجارية، وحرية الأعمال، والحرية المالية، والحرية النقدية، والحرية التمويلية، وحرية الإستثمار، وحرية العمالة، وحرية حقوق الملكية، وحرية حجم الحكومة، وحرية التحرر من الفساد.

ويبين الجدول التالي ترتيب الدول العشر الأكثر حرية اقتصادية في العالم:

([1])H. Sala-1- Martin and E.V. Artad, "**Economic growth and investment in the Arab world**", Which was prepard for the Arab world competitiveness pepart (World Economic Forum, October 2002. P. 25.

جدول (١)

ترتيب الدول الأكثر حرية اقتصادية في العالم وفقاً لمؤشر الحرية الإقتصادية خلال (٢٠١٥-٢٠١٩)

الترتيب	الدولة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
١	هونج كونج	٨٩,٦	٨٨,٦	٨٩,٨	٩٠,٢	٩٠,٢
٢	سنغافورة	٨٩,٤	٨٧,٨	٨٨,٦	٨٨,٨	٨٩,٤
٣	نيوزيلاندا	٨٢,١	٨١,٦	٨٣,٧	٨٤,٢	٨٤,٤
٤	سويسرا	٨٠,٥	٨١	٨١,٥	٨١,٧	٨١,٩
٥	استراليا	٨١,٤	٨٠,٣	٨١	٨٠,٩	٨٠,٩
٦	ايرلندا	٧٦,٦	٧٧,٣	٧٦,٧	٨٠,٤	٨٠,٥
٧	انجلترا	٧٥,٨	٧٦,٤	٧٦,٤	٧٨	٧٨,٩
٨	كندا	٧٩,١	٧٨	٧٨,٥	٧٧,٧	٧٧,٧
٩	الإمارات	٧٢,٤	٧٢,٦	٧٦,٩	٧٧,٦	٧٧,٦
١٠	تايوان	٧٥,١	٧٤,٧	٧٦,٥	٧٦,٦	٧٧,٣

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج مؤشر الحرية الإقتصادي ة للأعوام ٢٠١٥،٢٠١٦،٢٠١٧،٢٠١٨،٢٠١٩، والمتاحة على موقع مؤسسة التراث: www.:heritage, org.

ويتضح من الجدول أنه وفقا لمؤشر الحرية الاقتصاد ية للأعوام من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩، فقد جاءت هونج كونج على رأس الدول الأكثر شفافية، تلتها سنغافورة، ثم نيوزيلندا، تليها سويسرا، ثم أستراليا، وهي الدول الخمس التي حصلت تقريبا على ٨٠ نقطة فأعلى على مدى الفترة، ويتضح من الجدول أن الدول العشر جميعا من الدول المتقدمة، والتي حصلت على أكثر من ٧٠ نقطة، وأما بقية الدول النامية والأخذة في النمو فقد جاءت بين الأكثر فساداً.

ويبين الجدول التالي ترتيب مصر والدول العربية حسب مؤشر الحرية الاقتصادية:

جدول (٢)
ترتيب مصر والدول العربية حسب مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم خلال (٢٠١٥-٢٠١٩)

الترتيب	الدولة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
١	الامارات	٧٢,٤	٧٢,٦	٧٦,٩	٧٧,٦	٧٧,٦
٢	قطر	٧٠,٨	٧٠,٧	٧٣,١	٧٢,٦	٧٢,٦
٣	الأردن	٦٩,٣	٦٨,٣	٦٦,٧	٦٤,٩	٦٦,٥
٤	البحرين	٧٣,٤	٧٤,٣	٦٨,٥	٦٧,٧	٦٦,٤
٥	المغرب	٦٠,١	٦١,٣	٦١,٥	٦١,٩	٦٢,٩
٦	عمان	٦٦,٧	٦٧,١	٦٢,١	٦١	٦١
٧	االكويت	٦٢,٥	٦٢,٧	٦٥,١	٦٢,٢	٦٠,٨
٨	السعودية	٦٢,١	٦٢,١	٦٤,٤	٥٩,٦	٦٠,٧
٩	موريتانيا	٥٣,٣	٥٤,٨	٥٤,٤	٥٤	٥٥,٧
١٠	جزر القمر	٥٢,١	٥٢,٤	٥٥,٨	٥٦,٢	٥٥,٤
١١	تونس	٥٧,٧	٥٧,٦	٥٥,٧	٥٨,٩	٥٥,٤
١٢	مصر	٥٥,٢	٥٦	٥٢,٦	٥٣,٤	٥٢,٥
١٣	لبنان	٥٩,٣	٥٩,٥	٥٣,٣	٥٣,٢	٥١,١
١٤	السودان	-	-	٤٨,٨	٤٩,٤	٤٧,٧
١٥	جيبوتي	٥٧,٥	٥٦	٤٦,٧	٤٥,١	٤٧,١
١٦	الجزائر	٤٨,٩	٥٠,١	٤٦,٥	٤٤,٧	٤٦,٢

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج مؤشر الحرية الاقتصادية للأعوام ٢٠١٥،٢٠١٦،٢٠١٧،٢٠١٨،٢٠١٩، والمتاحة على موقع مؤسسة التراث: org.heritage.www :

ويتبين من الجدول السابق: أنه وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية للأعوام من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩ وعلى مستوى الدول العربية، فقد جاءت الإمارات على رأس الدول العربية الأكثر شفافية، تلتها قطر، وهما الدولتان الوحيدتان من بين الدول العربية، التي حصلت على أكثر من ٧٠ نقطة على مدار السنوات الخمس، وجاءت بين أكثر دول العالم شفافية، ويلاحظ تدني وضع مصر وفقا لهذا المؤشر وبقية دول المنطقة جاءت في وضع متدني للحرية الاقتصادية.

٢- تقييم موقف مصر وفقاً لمؤشر النزاهة العالمية (Global Integrity Index):

تصدره منظمة النزاهة العالمية **(Global Integrity Index)**، حيث تقوم المنظمة بإصدار تقرير يشمل مجموعة من المؤشرات عن النزاهة تغطي عوامل الحوكمة والفساد، وتشمل:

- المجتمع المدني، وإتاحة المعلومات والإعلام.

- الإنتخابات العامة (المشاركة والنزاهة والتمويل).
- مساءلة الحكومة (الجهاز الإداري، والجهاز التشريعي، والقضاء، والموازنة العامة).
- الإدارة والخدمة المدنية (النظم الإدارية، والمشتريات، والخصخصة).
- مؤسسات وآليات الرقابة والمحاسبة.
- مكافحه الفساد وسيادة القانون.

وفضلا على القياس الذي يغطي المؤشرات الستة السابقة، يجري تجميع هذه المؤشرات في المؤشر الجامع، وهو المؤشر العالمي للنزاهة، فهو يقيم إمكانية وصول المواطنين لأليات مكافحة الفساد ووجودها ومدي فعاليتها على المستوي المحلي.

ومن مميزات هذا المؤشر:

- أنه يمزج بين المقاييس الكمية والكيفية.
- يوفر مدخلا للحوار بشأن السياسات والإصالحات الحكومية.
- بياناته مفصلة تسمح بالتحليل والتعرف على المؤسسات الحكومية مثل السلطة القضائية، والإقتصادية مثل الضرائب والجمارك، والإجتماعية مثل الإعلام والمجتمع المدني، والأكثر ضعفاً مقارنة بالمؤسسات الأخرى في منع الفساد.

ويبين الجدول التالي أكثر عشر دول في العالم وفقاً لمؤشر النزاهة العالمية:

جدول (٣): الدول لأكثر عشرة دول تتمتع بالنزاهة العالمية في مؤشر النزاهة العالمي لعام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٥

الترتيب	الدولة	٢٠١٥	٢٠١٧
١	النرويج	٩,٨	٩,٧٩
٢	الدنمارك	٩,٦٥	٩,٦٠
٣	فنلندا	٩,٤٩	٩,٤٩
٤	هولندا	٩,٤٠	٩,٣٩
٥	نيوزيلاندا	٩,٣٧	٩,٢٦
٦	السويد	٩,٠٩	٩,٢٤
٧	لوكسمبورج	٩,١٣	٩,١٣
٨	انجلترا	٩,٠٧	٩,١٠
٩	سويسرا	٩,٠٢	٩,٠٧
١٠	إستونيا	٨,٨٨	٨,٩٣

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج مؤشر النزاهة العالمي للأعوام ٢٠١٧،٢٠١٥، والمتاحة على موقع منظمة النزاهة العالمية:: www.globalintegrity.org

ويتضح من الجدول السابق: أنه وفقا لمؤشر النزاهة العالمي للأعوام من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، فقد جاءت النرويج على رأس الدول الأكثر شفافية، تلتها الدنمارك، ثم فنلندا، وهي الدول الثالث التي حصلت تقريبا على ٩,٥٠ نقطة فأعلى على مدى الفترة، ويتضح من الجدول أن الدول العشر من الدول المتقدمة، والتي حصلت على أكثر من ٨,٨٠ نقطة، وأما بقية الدول النامية والأخذة في النمو فقد جاءت بين الأكثر فسادا وفقا لمؤشر النزاهة.

ويبين الجدول التالي **موقف مصر والدول العربية وفقاً لمؤشر النزاهة العالمية:**

جدول (٤): ترتيب الدول العربية في مؤشر النزاهة العالمي لعام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٥

الترتيب	الدولة	٢٠١٥	٢٠١٧
١	الأردن	٦,٦٠	٦,٩٠
٢	المغرب	٦,٠٨	٦,٣٦
٣	قطر	٦,٢١	٦,٢٦
٤	تونس	٦,٢٧	٦,١٨
٥	مصر	٤,٨٤	٥,٥٦
٦	لبنان	٥,٢٢	٥,٢٧
٧	السعودية	٥,١٤	٥,٠٥
٨	الجزائر	٤,٦٦	٤,٣٧

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج مؤشر النزاهة العالمي للأعوام ٢٠١٥،٢٠١٧، والمتاحة على موقع منظمة النزاهة العالمية:: www.globalintegrity.org

ويتضح من الجدول السابق: أنه وفقا لمؤشر النزاهة العالمي للأعوام من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧ وعلى مستوى الدول العربية، فقد جاءت الأردن على رأس الدول العربية الأكثر شفافية، وحصلت على ٦,٦٠ نقطة فأعلى، وهي الدولة الوحيدة من بين الدول العربية، التي حصلت على أكثر من ٦,٥٠ نقطة على مدار السنوات الخمس، وجاءت بين أكثر دول العالم شفافية، كما لاحظا حصول مصر على ٤,٨٤ نقطة مما وضعها ضمن الدول الأقل نزاهة.

٣- تقييم موقف مصر وفقاً لمؤشر التحكم فى الفساد: (Economic Freedom Index):

كما يلاحظ من جدول (٥) **تراجع مؤشر التحكم في الفساد**:

جدول (٥)
تطور مؤشر التحكم فى الفساد وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر ومتوسط مؤشرات الحوكمة والحكم الرشيد (WGI) لمصر للفترة (١٩٩٦-٢٠١٨)

السنة	مؤشر التحكم فى الفساد	معدل النمو الاقتصادي %	متوسط مؤشرات الحوكمة والحكم الرشيد
١٩٩٦	٥٦,٦	٥,٠	٤٣,٥
١٩٩٧	٥١,٥	٥,٥	٤٢,٥
١٩٩٨	٤٦,٤	٥,٦	٤١,٤
١٩٩٩	٤٥,١	٦,١	٤١,٥
٢٠٠٠	٤١,٧	٦,٤	٤١,٧
٢٠٠١	٤٥,٤	٣,٥	٣٩,٥
٢٠٠٢	٤٦,٨	٢,٤	٣٧,٣
٢٠٠٣	٤١,٥	٣,٢	٣٥,٧
٢٠٠٤	٣٥,٩	٤,١	٣٥,٩
٢٠٠٥	٣٧	٤,٥	٣٧
٢٠٠٦	٣١,٧	٦,٨	٣١,٧
٢٠٠٧	٢٨,٦	٧,١	٣٤,٨
٢٠٠٨	٢٧,٢	٧,٢	٣٦,١
٢٠٠٩	٣٨,٣	٤,٧	•
٢٠١٠	٣٤,٨	٥,١	٣٤,٨
٢٠١١	٢٨,٥	١,٨	٢٨,٥
٢٠١٢	٣٣	٢,٢	٢٧,٥
٢٠١٣	٣٢,٥	٢,٢	٢٣
٢٠١٤	٣٢,٨	٢,٩	٢٣,٥
٢٠١٥	٣٣,١	٤,٤	٢٣,٩
٢٠١٦	٣٣,٥	٤,٣	٢٤,٤
٢٠١٧	٣٣,٧	٤,٢	٢٤,٨
٢٠١٨	٣٤	٥,٣	٢٥,١

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث بإستخدام إحصاءات البنك الدولى، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق: وجود إتجاه عام هابط، فقد إتجه المؤشر للإنخفاض من ٤٦,٦ في عام ١٩٩٦ إلى ٣٢ في عام ٢٠١٣, وارتفع قليلاً حتى وصل إلى ٣٥ عام ٢٠١٨، وإن شهد تحسن فى بعض الفترات القصيرة ولكن سرعان ما يعاود إتجاهه الهابط مرة أخرى. وهو ما يدل على أن مكافحة الفساد فى مصر لم تكن تخضع لإرادة حقيقية للنظام، ولكن كانت تخضع لإعتبارات لحظية مثل حدوث إستياء شعبى عام من تفشى الفساد فى سنة معينة، وتأثيره على الحالة الاقتصادية للمواطنين مثل ما حدث أثناء غرق العبارة "السلام ٩٨" وحريق قطار الصعيد، أو حملات صحفية وإعلامية للكشف عن قضايا الفساد أو ربما ضغوط خارجية لمحاولة كبح جماح الفساد، كما تبين تحسن ترتيب مصر وفقاً لهذا المؤشر بداية من عام ٢٠١٥ مما يشير لأتخاذ الدولة قرار بمحاربة الفساد والحد منه.

٤- تقيم موقف مصر حسب مؤشر التنافسية العالمية:

يصدر هذا المؤشر المنتدى الإقتصادي العالمي**World Economic Forum**، إن تقرير التنافسية العالمية الصادر عن منتدى دافوس الاقتصادي يعمل على قياس مدي قدرة الدولة علي التنافس على الصعيد العالمي من خلال تضمنه لـ ١٢ ركيزة أساسية للتنافسية، وهي: المؤسسات، والبنية التحتية، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي والعالي والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطور الأسواق المالية، والإستعداد التكنولوجي، وحجم السوق، وتطور الأعمال والإبتكار.

وهو يستخدم ستة من المؤشرات المتعلقة بالأوضاع الإقتصادية والقانونية للدولة، **كما يلي:**

المؤشر الأول: هو تأثير الفساد على المعاملات، أو تأثير المدفوعات غير القانونية في تكلفة الأعمال، والذي أعطى درجة (٧) للدولة التي لا تتأثر بهذه الأعمال، مقابل (١) للدول الأكثر تأثراً.

المؤشر الثاني: يتعلق بالمدفوعات غير القانونية والرشاوي في الأعمال العامة، كالتليفونات والكهرباء.

المؤشر الثالث: يتعلق بالمدفوعات غير القانونية والرشاوي في مجال التصدير والإستيراد.

المؤشر الرابع: يتعلق بالرشاوي والمدفوعات غير القانونية في الضرائب.

المؤشر الخامس: يتعلق بالمدفوعات غير القانونية والرشاوي للحصول على أحكام قضائية مميزة.

المؤشر السادس: يتعلق بالعقود العامة والمشروعات الإستثمارية.

فالمؤشر يقيم القدرة التنافسية للقطاع المؤسسي (حقوق الملكية)، والاقتصادي (استقرار الاقتصاد الكلي وسوق العمل)، والاجتماعي (الصحة والتعليم)، وعليه يقدم المؤشر صورة شاملة للتنافسية في الدول، ولذلك من السهل تحديد القطاعات والقضايا الأكثر إثارة للمشكلات.

ويبين جدول (٦) موقف مصر وعدد من الدول العربية حسب مؤشر التنافسية العالمية:

جدول (٦)
مؤشر التنافسية العالمية لمصر والدول العربية خلال (٢٠١٥- ٢٠١٧)

الترتيب	الدولة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
١	الإمارات	٥,٢٤	٥,٢٦	٥,٣٠
٢	قطر	٥,٣٠	٥,٢٣	٥,١١
٣	السعودية	٥,٠٧	٤,٨٤	٤,٨٣
٤	البحرين	٤,٥٢	٤,٤٧	٤,٥٤
٥	الكويت	٤,٥٩	٤,٥٣	٤,٤٣
٦	عمان	٤,٢٥	٤,٢٨	٤,٣١
٧	الأردن	٤,٢٣	٤,٢٩	٤,٣٠
٨	إيران	٤,٠٩	٤,١٢	٤,٢٧
٩	المغرب	٤,١٧	٤,٢٠	٤,٢٤
١٠	الجزائر	٣,٩٧	٣,٩٨	٤,٠٧
١١	تونس	٣,٩٣	٣,٩٢	٣,٩٣
١٢	مصر	٣,٦٦	٣,٦٥	٣,٩٠
١٣	لبنان	٣,٨٤	٣,٨٤	٣,٨٤
١٤	موريتانيا	٣,٠٣	٢,٩٤	٣,٠٩
١٥	اليمن	٢,٧٤	٢,٧٤	٢,٨٧

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج مؤشر التنافسية العالمي للأعوام ٢٠١٧،٢٠١٦،٢٠١٥، والمتاحة على موقع المنتدى الاقتصادي العالميwww.weforum.org :

ويتضح من الجدول السابق: أنه وفقا لمؤشر التنافسية العالمي للأعوام من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧ وعلى مستوى الدول العربية، فقد جاءت الإمارات على رأس الدول العربية الأكثر شفافية، وحصلت على ٥,٢٤ نقطة فأعلى، تلتها قطر، وحصلت على ٥,١١ نقطة فأكثر، وهما الدولتين الوحيدتين من بين الدول العربية، التي حصلت على أكثر من ٥ نقطة على مدار السنوات الخمس، وجاءت بين أكثر دول العالم شفافية، وبقية دول المنطقة جاءت بين الأكثر فساداً.

٧- تحليل هيكل الصادرات المصرية:

٧-١- الأهمية النسبية لصادرات السلع المصنعة إلى الصادرات السلعية في مصر:

ويتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول (٧): الأهمية النسبية لصادرات السلع المصنعة إلي الصادرات السلعية في مصر "%"

السنة	إجمالي الصادرات	الصادرات السلعية		صادرات السلع المصنعة	
		مليار دولار	% من	مليار دولار	% من
٢٠٠٨	٥٣,٨	٢٦,٢	٤٨,٧	٩,٦	٣٦,٥
٢٠٠٩	٤٧,٢	٢٣,١	٤٨,٩	١٠,١	٤٣,٨
٢٠١٠	٤٦,٧	٢٦,٤	٥٦,٥	١١,٥	٤٣,٤
٢٠١١	٤٨,٥	٣٠,٥	٦٢,٩	١٣,٨	٤٥,١
٢٠١٢	٤٥,٨	٢٩,٤	٦٤,٢	١٣,٤	٤٥,٥
٢٠١٣	٤٩,١	٢٩,٠	٥٩,١	١٤,١	٤٨,٧
٢٠١٤	٤٣,٥	٢٦,٩	٦١,٨	١٣,٨	٥١,٥
٢٠١٥	٤٣,٩	٢١,٣	٤٨,٥	١١,٣	٥٢,٩
٢٠١٦	٣٤,٤	٢٥,٥	٧٤,١	١٣,٧	٥٣,٩
٢٠١٧	٣٧,٢	٢٥,٦	٦٨,٨	١٣,٧	٥٣,٦
٢٠١٨	٤٧,٤	٢٧,٦	٥٨,٢	١٤,٣	٥١,٧
متوسط	٤٥,٢	٢٦,٥	٥٩,٣	١٢,٧	٤٧,٩
الحد الادنى	٣٤,٤	٢١,٣	٤٨,٥	٩,٦	٣٦,٥
الحد الأقصي	٥٣,٨	٣٠,٥	٧٤,١	١٤,٣	٥٣,٩

المصدر: الباحث بالاعتماد على احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السابق:

أ- تزايد نسبة الصادرات السلعية إلى إجمالي الصادرات في مصر من ٤٨,٧٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٨,٢٪ في عام ٢٠١٨.

ت- تزايد نسبة الصادرات المصنعة إلى إجمالي الصادرات الصناعية في مصر من ٣٦,٥٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٥١,٧٪ في عام ٢٠١٨.

ث- كما يتضح اعتماد مصر على الصادرات السلعية بنسبة أكبر من الصادرات المصنعة.

ومن خلال العرض السابق يتضح ندني تقييم مصر وفقاً للمؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر النزاهة العالمية، ومؤشر التحكم في الفساد وهي من العوامل التي لها تأثير على التجارة الخارجية لأي دولة وتحد من نمو صادرات مصر كما تؤثر على درجة التنافسية لمصر، والتي لاتتناسب مع أمكانيات مصر ولذلك يجب العمل علي زيادة الحرية الاقتصادية لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، والعمل على المزيد من النزاهة العلمية، ومحاربة الفساد، والعمل على تنوع الصادرات المصرية وعدم الأعتماد على الصادرات السلعية فقط.

المحور الثالث

قياس القدرة التنافسية لصناعة الزجاج ومصنوعاته فى مصر

أن صناعة الزجاج في مصر تخضع لعدة ظروف إنتاجية شأنها شأن جميع الصناعات والحرف الأخرى، وهذه الظروف مجتمعة تُشكل صالحية وجودة المنتج النهائي، كما أنها تعاني من بعض المعوقات والصعوبات الإنتاجية للصناعة ويمكن أن تتمثل في مجموعة المعوقات والصعوبات التي تواجه تلك الصناعة وهي: (الخامات والمواد الأولية، أدوات التشكيل، العمالة والتدريب، بيئة العمل، الوقاية والأمان، التصميمات، الأفران، ربط صناعة الزجاج بالبحث العلمي، المنافسة والتسويق). كما أن قلة الإمكانيات المادية والفنية كانت السبب الأساسي للنمطية والتقليدية الواضحة في صناعة الزجاج التقليدية وأن التعرف على كافة متطلبات تلك الصناعة يُسهل من إمكانية تفعيل نظم تصميم مستحدثة وابتكار أنماط جديدة للإنتاج، تساهم في النهوض بهذه الصناعة وتطويرها وابتكار أنماط جديدة لتسويق والعمل على استحداث منظومة لتطوير تصميم منتجات الزجاج.

فى هذا الجزء سوف يتم قياس القدرة التنافسية لصناعة الزجاج ومصنوعاته كأحد نماذج الصناعات التحويلية فى مصر بإستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للعالم Balassa .

من خلال النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة فى هذا الصدد يمكن قياس تنافسية الزجاج ومصنوعاته فى مصربإستخدام مؤشر **Revealed Comparative Advanttage (RCA)** وأوضحتها الكثير من الكتابات العلمية [١] وتم الأعتماد على برنامج Excel للحصول على أفضل شكل للنتائج .

كما تم قياس تنافسية الزجاج ومصنوعاته فى مصر للتعرف على ما إذا كانت مصر تمتلك ميزة تنافسية فى الزجاج ومصنوعاته أم لا وذلك وفقاً للمؤشرات التنافسية معتمدين في ذلك على البيانات الصادرة عن مركز التجارة العالمى **International Trade Centre (ITC)** [مركز التجارة العالمى: **www.intracen.org]**

- مؤشر الميزة النسبية الظاهرة:

---

(١) - للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :
- رانيا محمد محمد حسين عامر، "القدرة التنافسية الدولية لصناعة الغزل والنسيج في مصر في ضوء بروتوكول الكويز ، **رسالة ماجستير**، (القاهرة : كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٧) ، ص ص ٤١ – ٤٦.
- فتحي قطب أبو الفضل، القدرة التنافسية لصادرات الصناعية التحويلية المصرية وأثر تحرير التجارة وتحريرسعر الصرف علىها ، **مجلة الدرسات والبحوث التجارية** ، السنة الرابعة والعشرين ، ملحق العدد الأول (كلية التجارة ببنها ، جامعة الزقازيق فرع بنها ،٢٠٠٤) ،ص ص ٢١٨ – ٢٢٣ .
- نيفين حسين محمد محمود، "القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية في ظل إليات الاقتصاد العالمي الجديد مع التطبيق على بعص الصناعات التحويلية " ، **رسالة دكتوراه** ، (القاهرة : كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤) ، ص ص ٢٧ – ٣٢ .
- نيفين حسين شمت، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، (الأسكندرية: دار التعليم الجامعى ، ٢٠١٤ ، ص ص ٤٩- ٥٦ .

ويقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية لصادرات الدولة من السلعة وذلك من خلال ثلاث مؤشرات فرعية وكانت النتائج كالتالى:

أ- مؤشر الأداء النسبى للصادرات $RCA = Xij / £Xit / £Xij / £Xiw$

حيث أن :

Xij ـــــــ صادرات الدولة i من السلعة j إلى العالم الخارجى

£Xit ـــــــ إجمالى الصادرات السلعية للدولة i

£ Xij ـــــــ صادرات العالم من السلعة j

{Xwt ـــــــ إجمالى الصادرات السلعية للعالم

جاءت النتائج وفقاً لهذا المؤشر على النحو التالى: -

جدول (٨) :البيانات الأساسية

السنة	أجمالي قيمة الصادرات العالم €Xwt	إجمالي واردات العالم من الصناعة € Mwj	أجمالي قيمة صادرات مصر السلعية €xit	قيمة الصادرات العالمية من الصناعة € Xwj	قيمة صادرات مصر من الصناعة Xij	واردات مصر من الصناعة Mij
2008	15963771079	66,596,385	25966761	65263398	102865	190,157
2009	12344059790	54,201,247	24182270	53914000	327960	178,409
2010	15094126364	65,018,496	26331836	63079248	380202	156,637
2011	18143794157	73,142,287	31582439	71659523	406631	137,055
2012	18396350145	71,639,964	29417006	71577159	388731	146,312
2013	18855391109	72,891,916	28779409	73846742	315270	155,883
2014	18858412093	74,852,714	26812196	73966693	314893	154,708
2015	16412910145	68,358,413	21852048	68074351	313675	180,693
2016	15925700112	70,496,257	22973369	69073993	335354	142,628
2017	17562797123	73,878,645	26434038	72033062	433661	153,446
2018	19325984809	78,760,633	29483042	77602943	466914	216,770
2019	18736223963	78,469,958	30632553	76597946	487867	213,176
2020	17271017748	72,801,537	26815145	73303459	425188	131,143

المصدر: مركز التجارة العالمى www.intracen.org

جدول (٩): نتائج مؤشر الأداء النسبى للصادرات

السنة	Xij / £Xit	£Xij /£Xiw	RCA = Xij / £Xit / £Xij /£Xiw
2008	0.003961	0.004088219	0.968981887
2009	0.013562	0.004367607	3.105133482
2010	0.014439	0.004179059	3.455053127
2011	0.012875	0.003949534	3.259935563
2012	0.013214	0.003890835	3.396314638
2013	0.010955	0.003916479	2.7970806
2014	0.011744	0.003922212	2.994329166
2015	0.014354	0.00414761	3.460906314
2016	0.014598	0.004337266	3.365602129
2017	0.016405	0.004101457	3.999895685
2018	0.015837	0.004015472	3.943919547
2019	0.015926	0.004088227	3.895679269
2020	0.015856	0.004244305	3.735891988

المصدر: بيانات الجدول رقم (٨)

من ذلك الجدول يلاحظ أن مؤشر RCA أكبر من الواحد الصحيح فى كل السنوات بإستثناء عام 2008 وهذا يعنى أن مصرتتمتع بميزة تنافسية فى الزجاج ومصنوعاته .

ب- مؤشر أداء صافى الصادرات $RCA = (Xij - Mij) / Xit \{Xwj / \{Xwt$

Mij ـــــــ واردات مصر i من السلعة j

وجاءت النتائج فقاً لهذا المؤشر على النحو التالى:

جدول (١٠) :نتائج مؤشر أداء صافي الصادرات الزجاج ومصنوعاته

السنة	Xij - Mij	(Xij - Mij) / Xit	€Xwj / € Xwt	RCA صافي الصادرات
2008	-87,292	-0.003361682	0.004088219	-0.822285198
2009	149,551	0.006184324	0.004367607	1.415952608
2010	223,565	0.008490293	0.004179059	2.031627799
2011	269,576	0.00853563	0.003949534	2.161174109
2012	242,419	0.008240777	0.003890835	2.117997274
2013	159,387	0.00553823	0.003916479	1.414084073
2014	160,185	0.005974333	0.003922212	1.523205081
2015	132,982	0.006085562	0.00414761	1.467245536
2016	192,726	0.008389105	0.004337266	1.934192036
2017	280,215	0.010600537	0.004101457	2.584578206
2018	250,144	0.008484335	0.004015472	2.112911181
2019	274,691	0.00896729	0.004088227	2.193442135
2020	294,045	0.010965632	0.004244305	2.583610919

المصدر: بيانات الجدول رقم (٨)

من الجدول أعلاه يلاحظ أن مؤشر أداء صافي الصادرات أكبر من الواحد الصحيح فى كل السنوات فيما عدا الأعوام ٢٠٠٨ بما يعنى تمتع مصر بميزة تنافسية فى الزجاج ومصنوعاته وفقا لهذا المؤشر الفرعى.

ج- مؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات $RCA = (Xij / Mij) \quad Xwj / \{Mwj$

حيث أن:

$\{Mwj$ ـــــــ إجمالى واردات العالم من السلعة أو الصناعة j

وجاءت النتائج وفقاً لهذا المؤشر على النحو التالى:

جدول (١١) :نتائج مؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات من الزجاج ومصنوعاته

السنة	Xij / Mij	€Xwj /€ Mwj	مؤشر الصادرات إلي الواردات RCA
2008	0.540948	0.97998409	0.551996452
2009	1.838248	0.99470036	1.848042025
2010	2.427281	0.9701739	2.501902911
2011	2.966918	0.97972768	3.028309251
2012	2.656863	0.99912332	2.659194666
2013	2.022478	1.0130992	1.99632809
2014	2.035402	0.98816314	2.059783544
2015	1.735955	0.99584452	1.74319929
2016	2.351249	0.97982497	2.399662667
2017	2.826147	0.97501872	2.898556968
2018	2.15396	0.98530116	2.186093458
2019	2.288564	0.97614358	2.344495643
2020	3.242171	1.00689439	3.219971032

المصدر: بيانات الجدول رقم (٨)

فقاً لهذا المؤشر فإن مصر تمتلك ميزة تنافسية واضحةً، حيث أن مؤشر RCA أكبر من الواحد الصحيح بشكل واضح وذلك فى جميع السنوات محل الدراسة.

ومن ذلك يلاحظ أن مصر تمتلك ميزة تنافسية فى صادرات الزجاج ومصنوعاته وفقاً مؤشرالميزة النسبية الظاهرة لـ " Balassa".

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- يوجد علاقة إيجابية بين القدرة التنافسية وحجم الصادرات.
- تدني تقييم مصر التنافسي في مؤشرات الحرية الاقتصادية ومؤشر النزاهة العالمية والتحكم في الفساد.
- توجد أهمية اقتصادية لصناعة الزجاج ومصنوعاته تتمثلة فى فرص العمل وإرتفاع حجم الصادرات منها.
- اعتماد مصر على الصادرات السلعية بنسبة أكبر من الصادرات المصنعة.
- تتمتع مصر بميزة تنافسية فى الزجاج ومصنوعاته وفقاً لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة.
- تواجه صناعة الزجاج ومصنوعاته فى مصر الكثير من المشكلات والمعوقات التى تحرمها من الاستفادة من بعض المميزات التى تمتلكها مصر من مقومات اقتصادية.

ثانياً: التوصيات:

- ضرورة رفع مؤشر التنافسية لزيادة الصادرات المصرية.
- العمل على محاربة الفساد، والسعي لتحقيق النزاهة العلمية.
- ضرورة زيادة الإهتمام بالإبتكارات التكنولوجية لتطوير الصناعة.
- العمل على تطوير المؤسسات وتحديث الصناعة ورفع الكفاءة التسويقية للمنتجات تامة الصنع.
- العمل على توطين الصناعة للأستفادة من قدرتها التنافسية
- يجب العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية من قبل الدولة فى هذا القطاع لزيادة إنتاجية ورفع الكفائة الإنتاجية وزيادة التوظف.
- زيادة الاستقرار السياسي والأمني.

المراجع

١. احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، **الكتاب الاحصائي السنوي**، سنوات مختلفة.
٣. الأمم المتحدة، **السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، (الاسكواء بيروت، ٢٠٠٨).
٤. بهياني رضا، وبختي فريد، الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٧)، (الجزائر: جامعة أكلي محند أولحاج- البيويرة، **مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد ١٠، عدد ١**، ٢٠٢٠.
٥. تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **سنوات مختلفة.**
٦. تقرير التنافسية ٢٠١١-٢٠١٢ وبحوث ضمان الاستثمار.
٧. تقرير المعهد الدولي لتنمية الإدارة بالتصرف
٨. ثريا حسن صديق، **العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان (دراسة قياسية)، رسالة ماجستير**، (جامعة الملك سعود: كلية العلوم الادارية، ٢٠٠٤).
٩. حشمت عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة** في الجزائر، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة بسكرة، كلية الاقتصاد، ٢٠١٣).
١٠. سالم بن ناصر الاسماعيلي، وآخرون، **الحرية الاقتصادية في العالم العربي**، (عمان: مؤسسة فريدريش تاومان من أجل الحرية، معهد فريزر، ٢٠١٨).
١١. عابد ابن عابد العبدلى، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادى فى الدول الاسلامية : دراسة تحليلية قياسية، **مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد (٢٧)، ٢٠٠٥.**
١٢. عبد الكريم احمد عاطف، **مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات**، مركز الدراسات والبحوث اليمني: اليمن، ٢٠١٣.
١٣. عبد الله بن سليمان السكران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج العربي (١٩٧٠ – ١٩٩٩)**، رسالة ماجستير، (جامعة الملك سعود: كلية الدراسات العليا، ٢٠١).
١٤. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٩).
١٥. عبير فرحات علي، **إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية**، (كلية التجارة: جامعة عين شمس، ٢٠٠٧).
١٦. عزة حجازي، أثر الحرية الاقتصادية والسياسية علي الفساد في الدول العربية، **مجلة التنمية، مجلد ١٦، عدد ٢**.
١٧. غدير بنت سعد الحمود، **العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص فى إطار التنمية الاقتصادية في السعودية**، رسالة ماجستير، (السعودية: جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، ٢٠٠٢).

١٨. لستر ثارو،"الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان"، **عالم المعرفة، العدد ٢٠٤**، ١٩٩٥.
١٩. مروة سعودى، مناخ الاستثمار فى مصر: دروس وتحديات، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس عشر، العدد الأول**، (القاهرة: معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٧).
٢٠. رانيا محمد محمد حسين عامر، "القدرة التنافسية الدولية لصناعة الغزل والنسيج في مصر في ضوء بروتوكول الكويز، **رسالة ماجستير**، (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧)، ص ص ٤١ – ٤٦.
٢١. فتحي قطب أبو الفضل، القدرة التنافسية لصادرات الصناعية التحويلية المصرية وأثر تحرير التجارة وتحريرسعر الصرف علها، **مجلة الدرسات والبحوث التجارية**، السنة الرابعة والعشرين، ملحق العدد الأول (كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق فرع بنها،٢٠٠٤).
٢٢. نيفين حسين محمد محمود، "**القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية في ظل إليات الاقتصاد العالمي الجديد مع التطبيق على بعص الصناعات التحويلية** "، رسالة دكتوراه، (القاهرة : كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤).
٢٣. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات- الكويت.
٢٤. مؤشر التنافسية العالمي، سنوات مختلفة، ومتاحة على موقع المنتدى الاقتصادي العالمي: org.weforum.www.
٢٥. مؤشر الحرية الإقتصادية، سنوات مختلفة، والمتاحة على الموقع: org.heritage.www.
٢٦. مؤشر النزاهة العالمي، سنوات مختلفة، ومتاحة على موقع منظمة النزاهة العالمية: www.globalintegrity.org.
٢٧. نهلة جلال محمود، **آثر التجارة الخارجية علي النمو الاقتصادي "دراسة مقارنة بين الصين ومصر"**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: معهد الدراسات الأسيوية، ٢٠١٦).
٢٨. وديع محمد عدنان،"القدرة التنافسية وقياسها"، **المعهد العربي للتخطيط**، الكويت، عدد ٢٤، ديسمبر ٢٠٠٣.
٢٩. وديع محمد عدنان،"محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث"، تونس ٢١/١٩ يوليو ٢٠٠١.
٣٠. وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق**، رسالة دكتوراه، (جامعة الأغواط: كلية الاقتصاد، ٢٠٠٤).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Debonneuil michele and Fontagné lionel, "**Competitiveness", economic analysis council"**, Paris,2003.
2. Donald G. McFetridge, Same.

3. Studies–ENTR, C. (2008). **FWC Sector Competitiveness Studies-Competitiveness of the Glass Sector**. ECORYS 13 October
4. Ollo-López, A., & Aramendía-Muneta, M. E. (2012**). ICT impact on competitiveness, innovation and environment. Telematics and Informatics,** *29*(2), 204-210**.**
5. Fabric hatem, "**Comparative indicators of competitiveness and attractiveness: a quick review of the literature**", AFII.
6. Gregoir stéphane and Maurel françoise, "**Country competitiveness indices: interpretation and limits**", October, 2002.
7. H. Sala-1- Martin and E.V. Artad, "**Economic growth and investment in the Arab world**", Which was prepard for the Arab world competitiveness pepart (World Economic Forum, October 2002.
8. Naderkoohshahi, Tahmineh Rahmani: "Relationship Between the Rule of Law, Good Governance and Sustainable Development", International Journal of Political Science, 2013.
9. OECD," **Annual Report** ", 1996.
10. Petrella riccardo, "**Critique of the Competitiveness, Economic War Ideology and Social Survival of the Best in Light of September 11**.
11. Thandlika Mkandawire. Social Policy in a development, UNRISD, Social Policy and Development Programme**. Paper No., 7** , June 2001.
12. World economic forum, "World competitiveness **Report**", Geneva, 2008.
13. www.transparency.org.
14. www.worldbank.org **:**

Analyzing the impact of Competitiveness on Egyptian Exports Applying to The Glass industry and its products in Egypt

By

Dr. Mohamed Abdalwahed Hassan

Abstract

The aim of the research is to identify the concept, types, and most important indicators of competitiveness, analyze Egypt's situation according to some global competitiveness indicators, and analyze the structure of Egyptian exports, with measuring the competitiveness of the glass industry and its manufactures. The apparent comparative advantage index was also used when measuring the competitiveness of the industry, and the research showed the low competitive position of Egypt in the study indicators (economic freedom, global integrity, control of corruption)، While Egypt has competitive advantages in some aspects, there is a positive relationship between competitiveness and exports in Egypt, and accordingly the research recommended the need to raise the competitiveness index to increase Egyptian exports, and the need to increase attention to technological innovations to develop the industry, and to increase the focus on the industry in which Egypt has a competitive advantage by percentage. As big as the industry under study, increasing interest in human development by increasing spending on education, and the need to create an investment climate with the stability of fiscal and monetary policy to attract more investments, and increase political stability.